(كـــــاد)

عند القدامى والمحدثين

(دراسة في الأحكام والدلالة)

محمد بن عمار درين

كلية اللغة العربية ـ الرياض

كلما مررت ببعض النصوص المشتملة على (كاد)، لا ينجلي لي معناها جلاءً كاملاً، وأقف على خلاف واضح بين العلماء في تأويلها، خاصة تلك التي سبقت فيها (كاد) بنفي، أو تلاها نفي، كما في قول الله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾(١)، وقوله: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾(٢). ومما أضاف شيئا من التعقيد على الأساليب المشتملة على (كاد)، ما يتناقله بعض النحويين عن هذه الكلمة، من مثل قولهم: إن إثباتها نفي، ونفيها إثبات.

فكان ذلك مما دفعني للبحث في هذا الموضوع وجمع شتاته، بخاصة أنني لم أعثر ـ في حدود ما اطلعت عليه ـ على من ألـمّ بدراسته إلماماً شاملاً، سواء أكان ذلك من حيث الأحكام، أم من حيث الدلالة.

لذلك فقد سعيت لجمع شتات هذا الموضوع من خلال تتبع كتب ومراجع في فنون مختلفة؛ كالنحو، والتفسير، والبلاغة، والمعاجم، وغيرها، إضافة إلى الإفادة من بعض البحوث المعاصرة ذات الصلة بالموضوع، تأكيداً على أن الحكمة ضالة الباحث الموضوعي، سواء وجدت هذه الحكمة لدى السابقين، أم كانت من كسب المعاصرين.

ومما شجعني على خوض غمار هذا البحث كذلك، الرغبة في التناول الموضوعي مع الاستقصاء ما أمكن لموضوع من موضوعات النحو، وذلك بجمع شتاته المفرق في أبواب عدة؛ إذ لا يخفى على الدارسين أن المنهج الذي سلكه العلماء في تناول الدرس النحوي، اضطرهم أحياناً إلى تفريق ما حقه أن يجمع، وجمع ما حقه أن يفرق، مما يستلزم من الباحث محاولة «إعادة ترتيب المعطيات القديمة ضمن قضايا كلية محددة المعالم، ورصد مواطن الالتقاء بين القديم والحديث للوصول إلى نظرية

(١) سورة البقرة، الآية: ٧١.

(٢) سورة النور، الآية: ٤٠.

لغوية عربية تجمع بين الأصالة والمعاصرة»[1].

لذلك كله كانت هذه الدراسة التي ابتدأتها بالبحث في مسألة تصنيف (كاد)، ثم توقفت عندما يشترط فيما تدخل عليه، ثم تناولت مسألة الرتبة بين (كاد) وما تدخل عليه، ثم مسألة زيادة (كاد)، وأخيراً تناولت دلالة (كاد) بحسب استعمالاتها المختلفة.

تصنيف (كاد):

يكاد قدامى النحاة يجمعون على أن الكلم في العربية ينقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، وقد لخص ذلك ابن مالك في قوله من الألفية:

كلامنا لفظ مفيد، كـ(استقم) اسمٌ، وفعلٌ، ثم حرفٌ الكلم

وذلك بناء على أسس وعلامات مميزة لكل نوع من هذه الأنواع الثلاثة. وقد تعددت العلامات الدالة على الأفعال عندهم، أوصلها السيوطي إلى بضع عشرة علامة[2]. منها ما نص عليه ابن مالك في الألفية بقوله:

بتاء فعلتَ، وأتتْ، ويا افعلي ونون أقبلنّ فعل ينجلي

وعلى ذلك صنف النحاة (كاد) ضمن الأفعال؛ وذلك لقبولها لعلامات الفعل؛ مثل تاء التأنيث الساكنة (كادتْ)، وضمير الرفع البارز (كدتُ)، وتغير صيغتها لاختلاف الزمان (كاد، يكاد)، وقبولها لأحرف المضارعة (أكاد، يكاد...)، وغيرها، بل ذكر أبو حيان أن فعلية (كاد) أمر مجمع عليه عند النحويين؛ حيث قسم أفعال المقاربة -ومنها (كاد)- قسمين «قسم مجمع عليه أنه فعل، وهو ما عدا (عسى)، وقسم مختلف فيه، وهو (عسى): فذهب الجمهور إلى أنها فعل، وذهب بعض النحويين إلى أنها حرف»[3].

(١) دور البنية الصرفية، لطيفة النجار (١٦-١٧).

(٢) انظر: الأشباه والنظائر (٢/٩).

(٣) التذييل والتكميل (٤/٣٢٧).

وقد وقف بعض المحدثين من هذا التقسيم الذي اشتهر عند النحويين موقفاً نقدياً، وحاول وضع أسس أخرى لتقسيم الكلم، واختلفت اجتهاداتهم بناء على ذلك؛ لعل من أشهرها محاولة تمام حسان وتلميذه فاضل الساقي[1]؛ اللذيْن اعتمدا أساس المبنى والمعنى، أو الشكل والوظيفة لتقسيم الكلم، فكان حصيلة جهدهم تقسيم الكلم إلى سبعة أقسام: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة.

ومما له صلة بموضوع البحث من هذا التصور تصنيف (كاد) ـ وباقي الكلمات الناسخة: كان وأخواتها، وأخوات (كاد) ـ ضمن الأدوات، والأداة «مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق. والعلاقة التي تعبر عنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة»[2]. والأدوات تنقسم إلى قسمين: «الأداة الأصلية: وهي الحروف ذات المعاني، كحروف الجر، والنسخ، والعطف... والأداة المحولة: وقد تكون هذه: ظرفية... أو اسمية... أو فعلية: لتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها مثل كان وأخواتها، وكاد وأخواتها»[3]. وقد ذكر تمام حسان أن هذه الأدوات «تشترك في عدم دلالتها على معان معجمية، ولكنها تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق، ثم تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان العام بوظيفة خاصة كالنفي والتأكيد وغيره، حيث تكون الأداة العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلها، لدرجة أنه يمكن للأداة عند حذف الجملة أن تؤدي المعنى كاملا»[4].

أما لماذا عدت النواسخ جميعها من الأدوات عند هؤلاء، فقد عللوا لذلك بأن

(١) انظر: اللغة العربية، معناها ومبناها (٨٦) وما بعدها، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة (١٧٩) وما بعدها.

(٢) اللغة العربية، معناها ومبناها (١٢٣).

(٣) المرجع السابق، وأقسام الكلام العربي (١٥٨).

(٤) اللغة العربية، معناها ومبناها (١٢٥).

جميعها يفيد معنى الزمن ولا يفيد واحد منها معنى الحدث، وقد ورد ذلك على لسان النحاة واللغويين. وأن جميعها إلا (كان) يضيف إلى معنى الزمن أحد معاني الجهة. ثم إن بعضها لا يدخل في جدول تصريفي شأنه شأن باقي الأدوات، أما ما تصرف منها فإنه ناقص التصرف... ولا نجد واحدا منها يتصرف تصرف الفعل التام. والوظيفة الأساسية التي تؤديها هذه الكلمات هي النسخ فحسب(١). فصلة (كاد) بالفعلية «ليست قائمة، فتنقصه إحدى الركيزتين الرئيستين اللتين يقوم عليهما الفعل، وهي: الحدث، ولست أدري إن كانت الركيزة الثانية: الزمن واضحة أم أن الكلمة تفتقر إليها أيضا»(٢).

وقد ناقش ابن مالك في باب: كان وأخواتها دعوى أن هذه الأدوات تدل على زمن وقوع الحدث، ولا تدل على حدث، ونسب ذلك لجماعة من النحاة منهم ابن جني وابن برهان والجرجاني، ثم حاول نقض ذلك وإبطاله بعشرة أوجه، منطلقة في أغلبها من التسليم بفعلية هذه الأدوات(٣).

ومع أنه لا مشاحة في الاصطلاح، فإنه لا مانع من تمييز هذه الكلمات – ومنها كاد– عن تلك الأفعال المعتادة، مع تفهم دواعي مسلك النحويين السابقين الذين لحظوا اشتراك هذه الكلمات مع باقي الأفعال في عدة علامات، مما حدا بهم ليسلكوها ضمنها. ولعل مما يؤكد ضرورة التمييز بين هذه النواسخ وباقي الأفعال المعتادة، أن هذه الأخيرة تدل عل حدث مقترن بزمان بخلاف الأولى المختصة بالأساس بالدلالة الزمنية فحسب. كما أن مما يعضد تمييز هذه النواسخ عن غيرها من الأفعال أنها تدخل على الأفعال، دون أن يكون ذلك على سبيل التوكيد اللفظي، فيقال: كان يفعل، وأمسى يفعل، وكاد يفعل...

(١) انظر: المرجع السابق (١٣٠)، وأقسام الكلام العربي (١٦١).

(٢) في نحو اللغة وتراكيبها: منهج وتطبيق (١١٧).

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٣٨-٣٤١)، والتذييل والتكميل (١/١٣٢-١٣٨).

إعمال (كاد):

ألحق النحويون (كاد) وباقي أفعال المقاربة بـ(كان) وأخواتها في العمل، فهي تدخل على الجمل الاسمية؛ فـ«حق أفعال هذا الباب أن تذكر في باب كان، لمساواتها لها في الدخول على مبتدأ وخبر، ورفع الاسم ونصب الخبر، إلا أن هذه الأفعال رفض فيها غالبا ترك الإخبار بجملة فعلية، فلذلك أفردت بباب»[1]. فهي ترفع الاسم شأنها في ذلك شأن (كان)، أما الخبر، فإن كان مجرداً من (أن)، «فلا خلاف أن الفعل فيه داخل على المبتدأ والخبر»[2]، أي أنه في محل نصب خبر. أما إذا اقترن بـ(أن)[3]، فاختُلف فيه على أقوال:

* قيل: هو بدل من الاسم، ونسب ذلك للكوفيين[4]، واختاره ابن مالك[5]، قال أبوحيان: «وأظن قولهم مبنياً على أن هذه الأفعال ليست ناقصة، فيكون المعنى عندهم: قرب قيام زيد، وكرب خروج عمرو، ثم قدمتَ الاسم، وأخرتَ المصدر، فقلت: قرب زيد قيامه، ثم جعلته بالفعل. ويحتج على هذا بقولهم: عسى أن يقوم زيد، وأن هذا هو الأصل، وهي تامة، ثم إن تقدم الاسم فهو على البدل حملا لها على طريقة واحدة»[6].

* وقيل: إن الخبر منصوب على المفعولية، ونسب ابن مالك ذلك إلى سيبويه[7]،

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٨٩).

(٢) التذييل والتكميل (٤/٣٤٧). وانظر: شرح المفصل لابن يعيش (٧/١١٩).

(٣) سوف نعرض في موضع لاحق لحكم اقتران خبر (كاد) بـ(أن).

(٤) انظر: اللباب للعكبري (١/١٩٢)، شرح الكافية (٢/٣٠٣)، ارتشاف الضرب (٢/١٢٢)، والتذييل والتكميل (٤/٣٣٤)، المغني (٢٠٢)، تعليق الفرائد (٣/٢٩٧)، الموفي في النحو الكوفي (١٣٠).

(٥) شرح التسهيل (١/٣٩٤).

(٦) التذييل والتكميل (٤/٣٣٤-٣٣٥).

(٧) انظر: شرح التسهيل (١/٣٩٤)، والتذييل والتكميل (٤/٣٤٧). والذي يظهر من كلام سيبويه أنه يعد المصدر المؤول خبراً لـ(كاد)، كما رجح ذلك محمد عبدالخالق عضيمة (المقتضب (٣/٦٨-٦٩، هـ٢).

كما نُسب إلى المبرد[١]. واستُدل لهذا القول بأن (أن) وما بعدها تتقدر بالمصدر، والمصادر لا تكون أخباراً عن الجثث، مما يرجح كونها في موضع المفعول[٢].

* وقيل: إن المصدر المؤوّل منصوب على نزع الخافض؛ لأن حرف الجر يسقط كثيرا مع (أن)، فمعنى عسى زيد أن يقوم: عسى زيد للقيام. ونسب ابن مالك هذا القول لسيبويه[٣]. وقد «حذف حرف الجر على القياس، وأوجبوا ههنا حذفه لكثرة الاستعمال»[٤].

* وقيل: إن المصدر المؤول خبر لـ(كاد)، إذ أصله المبتدأ والخبر، وعملت (كاد) عمل (كان)، ونُسب هذا القول للجمهور[٥]، واختاره ابن عصفور[٦]. واستُدل لهذا القول بأنهم لما ردوا الخبر إلى الأصل نطقوا باسم الفاعل، ولم ينطقوا بالمصدر، كما في قول الشاعر:

أكْثرتَ في العَذلِ مُلحًّا دائما لا تلْحَني، إنّي عسَيْتُ صائمًا[٧]

(١) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٩٤). والذي يظهر من كلام المبرد في المقتضب (٣/ ٦٨-٦٩)، أنه يعد المصدر المؤول خبراً لـ(كاد) التي تعمل عنده عمل (كان) واخواتها.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ١٧٨-١٧٩)، التذييل والتكميل (٤/ ٣٤٧).

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٩٤). ومعتمد ابن مالك في هذه النسبة والتي قبلها، قول سيبويه: «وتقول: عسيت أن تفعل، فان هاهنا بمنزلتها في قولك: قاربت أن تفعل، اي: قاربت ذاك، وبمنزلة: دنوتَ أن تفعل. واخلولقت السماء أن تمطر، أي: لأن تمطر. وعسيت بمنزلة اخلولقت السماء» الكتاب (٣/ ١٥٧). والذي يظهر -كما ذكر محمد عبدالخالق عضيمة- أن سيبويه يذهب إلى أن أفعال المقاربة تعمل عمل (كان)، فالمرفوع بعدها اسم، والمصدر المؤوّل خبرها، وتفسيره هذه الأفعال بقارب أو دنا إنما هو تفسير معنى لا تفسير إعراب. انظر: المقتضب (٣/ ٦٨-٦٩، هـ٢).

(٤) شرح الكافية للرضي (٢/ ٢٢٠).

(٥) انظر: الإيضاح (٧٥)، المفصل (٢٦٩)، شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ١٧٨)، شرح الكافية للرضي (٢/ ٣٠٢)، الارتشاف (٢/ ١٢٢)، التذييل والتكميل (٤/ ٣٤٧)، منهج السالك (٦٩)، المغني (٢٠١).

(٦) شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ١٧٨).

(٧) البيتان لرؤبة في ملحق ديوانه (١٨٥)، والخصائص (١/ ٩٨)، وشرح المفصل (٧/ ١٤)، والخزانة (٣/ ٥٤٠، ٤/ ٧٧)، والعيني (٢/ ١٦١).

وهذا القول أرجح فيما يظهر لي؛ خاصة أن منع الإخبار باسم المعنى عن الجثث (اسم العين) ليس على إطلاقه؛ فـ« اسم المعنى يصح وقوعه خبراً عن اسم العين إذا لزم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هي، وهذا من قبيل: زيد عدل. وفيه ثلاثة توجيهات: أحدها: كونه مجازاً عقلياً بحمله على الظاهر، وهو جعل المعنى نفس العين مبالغة. والثاني: أن المصدر في تأويل اسم الفاعل في نحوه، وتأويل اسم المفعول في نحو: زيد خلْق، أي: مخلوق. والثالث: أنه على تقدير مضاف محذوف »(١).

رأي بعض المعاصرين في المسألة:

أما المحدثون فمع أن أكثرهم تابعوا رأي الجمهور، وألحقوا (كاد) وباقي أفعال المقاربة بـ(كان) في العمل، فإن لبعضهم اجتهاداً مغايراً مبناه على موقف من مسألة عرفت جدلاً واسعاً بين الدارسين، وأعني بها ما عُرف بنظرية العامل.

فقد ذهب مهدي المخزومي المأخوذ بما أقدم عليه أستاذه إبراهيم مصطفى من هدم لنظرية العامل في النحو العربي(٢)، إلى تأكيد أن الذي دعا النحويين لجمع

(١) خزانة الأدب (١/ ٤٣١).

(٢) يقول مهمدي المخزومي عن إبراهيم مصطفى: « ولكنه في إحياء النحو بالرغم من كل تلك المحاولات، استطاع أن يزلزل الأرض تحت أقدام الدارسين المقلدين، وأن ينسف نظرية العامل، فلم يعد لها سحرها ولا سلطانها القديم، وكان رحمه الله يقول: تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها هو عندي خير كثير، وغاية تقصد، ومطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة » قضايا نحوية (٣٠). ولا شك في أن تصوير المسألة وفق هذه الصورة، وكأنها حرب ضروس ينسف فيها اللاحق ما بناه السابق، ينبئ عن روح لا تكتفي بالإصلاح والتقويم، بل تنزع إلى النسف والهدم، والواجب البناء على جهود السابقين، والإفادة منها واستيعابها، وتقويمها علمياً، وانتقاء الصالح والمحافظة عليه، مع التطوير والإفادة من كل مكتسب جديد مفيد.

وانظر في الموقف من العامل النحوي عموما: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي (٤٩) وما بعدها، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين، دراسة إبستمولوجية (٩٧) وما بعدها، إحياء النحو (٣١) وما بعدها، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية (٥١) وما بعدها، أصول النحو العربي (٢٤٢) وما بعدها، فقه اللغة في كتب العربية (١٥٨) وما بعدها.

هذه الأدوات في باب واحد، ومن ثَمّ إلحاق (كاد) وغيرها من أفعال المقاربة بباب (كان)، «هو ما تصوروه من عمل لهذه الأفعال، وما لاحظوه من شبه بينها في الاستعمال وطريقة (العمل)، وكان تشبثهم بفكرة العامل، وتحديد الدرس النحوي بالحدود التي رسمتها لهم (فكرة العمل) قد أوقعهم في هذا الخلط وأمثاله.

وعلى أساس من فكرة العمل ألحقت أفعال هذه المجموعات الثلاث[1] بأفعال الكينونة، أو الوجود، أعني: (كان) وأخواتها، تمسكا بما بين هذه المجموعات و(كان) وأخواتها من شبه واهٍ في طريقة الاستعمال، مع أنها في واقع الأمر تختلف عنها دلالة واستعمالاً»[2].

فإذا كانت (كان) وأخواتها لا تخرج عن كونها أدوات للدلالة على الوجود العام أو الخاص أو المستمر، فإن وظائف هذه الأفعال ـ أي أفعال المقاربة ـ «هي الدلالة على المقاربة، والدلالة على الرجاء، والدلالة على الشروع، وليس لهذه الأفعال وظائف أخرى، كالتي تصورها النحاة، من اقتضاء للمرفوع والمنصوب، وعمل لها فيهما. ويبدو أن الجمل التي تليها، جمل فعلية، تتألف من فعل وفاعل، يتأخر الفاعل فيها عن الفعل في موضع، ويتقدم على الفعل في موضع آخر[3]، نحو: كاد يقوم زيد، وكاد زيد يقوم. أما دخول (أن) على الفعل بعد (أوشك) و(عسى) مثلا، ... فلن يغير طبيعة الجملة بعدهما، ولن تحوّل بعدها إلى جملة اسمية»[4].

(١) المراد: أفعال المقاربة، وأفعال الرجاء، وأفعال الشروع.

(٢) في النحو العربي، نقد وتوجيه (١٨٧).

(٣) هذا القول مبناه رأي للدكتور المخزومي يذهب فيه إلى أن الفاعل في الجملة الفعلية يبقى كذلك سواء تأخر عن الفعل أو تقدم عليه، مخالفاً بذلك جمهور النحويين الذين يمنعون تقدم الفاعل على الفعل، مع محافظته على وظيفة الفاعلية. ففي حال تقدمه يصبح مبتدأ عندهم. انظر: في النحو العربي، قواعد وتطبيق (٨٦، ٩١).

(٤) في النحو العربي: نقد وتوجيه (١٨٨).

فلا أثر لهذه الأدوات في الإعراب، وإنما حال الجملة بعد دخولها عليها كحالها قبل ضمها إليها. وهذا القول لا يخلو من بعد؛ إذ لا يبعد أن يكون للكلام حين يصاغ في تراكيب وجمل معينة، علاقات نحوية تؤثر في شكل الكلمة، مع التسليم بأن العمل سواء أكان رفعاً أم نصباً أم غيره، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره «وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ»(١). و«الرافع والناصب والجار والجازم إنما هو المتكلم، والألفاظ لا عمل لها، لكن لما كان المتكلم يرفع عند حضور بعض الألفاظ، وينصب عند آخر، ويجر ويجزم عند آخر، فكانت تجري مع أنواع الإعراب وجوداً وعدماً، نسبوا العمل إليها اتساعاً ونظماً للاصطلاح فقط»(٢).

شروط ما تدخل عليه (كاد):

تدخل (كاد) على الجمل الاسمية، ويشترط في الاسم المرفوع بعدها أن يكون مختصاً غالباً، أي أن يكون معرفة، أو مقارباً لها، فلا يقال: كاد رجل يقوم إلا قليلاً(٣).

ومع أنه لم يرد تعليل ـ فيما اطلعت عليه ـ من النحويين لذلك، إلا أن الأمر مفهوم مما يورده النحويون عند اشتراط تعريف الاسم المرفوع الذي يلي (كان) وأخواتها؛ وذلك لأن البابين ـ باب (كان) وأخوتها، وباب (كاد) وأخواتها ـ متشابهان في أغلب الأحكام، ولا يختلفان من حيث الاستعمال إلا في بعض الأحكام، مثل الشروط الخاصة بخبر (كاد)؛ ولذلك حمل ابن مالك (كاد) على (كان) عند حديثه عن تعريف الاسم، يقول: «حق الاسم في هذا الباب أن يكون معرفة أو مقارباً لها؛ كما يحق ذلك لاسم (كان)، وقد يرد نكرة محضة»(٤).

(١) الخصائص (١/ ١١٠).

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (١/ ١٣٣).

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي (٤/ ٢١٨)، التذييل والتكميل (٤/ ٣٥٣).

(٤) شرح التسهيل (١/ ٣٩٥).

وعلل بعض النحويين لإجازة تنكير اسم (كان) أحياناً، بتشبيه المرفوع في باب (كان) بالفاعل، والمنصوب بالمفعول، وكما جاز تنكير الفاعل وتعريف المفعول، جاز كذلك تنكير المرفوع بعد (كان)، يقول ابن مالك: « ولما كان المرفوع هنا مشبهاً بالفاعل، والمنصوب مشبها بالمفعول، جاز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز ذلك في باب الفاعل، لكن بشرط الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضة »(١).

أما المنصوب في باب (كاد)، فنظراً لتميزه عن المنصوب في باب (كان)، فقد فصل فيه النحويون، وبسطوا فيه القول، ومما اشتُرط فيه ما يلي:

[١] أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع:

يقول المبرد: « فلا تذكر خبرها إلا فعلا، لأنها لمقاربة الفعل في ذاته »(٢). وإنما وجب أن يكون الخبر جملة لتوجه الحكم إلى مضمونها، ووجب في هذه الجملة أن تكون فعلية؛ لتدل على الحدث(٣). وقد شبه سيبويه (كاد) وما أشبهها بحروف الاستفهام في طلبها للأفعال، يقول موازناً بين خبري (كان) و(كاد): « فالفعل ههنا بمنزلة الفعل في كان إذا قلت: كان يقول، وهو في موضع اسم منصوب بمنزلته ثمَّ، وهو ثَـمَّ خبر كما أنه ههنا خبر، إلا أنك لا تستعمل الاسم، فأخلصوا هذه الحروف للأفعال كما خلصت حروف الاستفهام للأفعال، نحو: هلاّ وألا »(٤).

ويقول ابن عصفور: « هذا النوع الذي هو لمقاربة ذات الفعل، نحو: كاد زيد يفعل، جعلوا فعل الحال في موضع خبره في فصيح الكلام لمقاربته للحال، إجراءً له

(١) المرجع السابق (١ / ٣٥٦).

(٢) المقتضب (٣ / ٧٥).

(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح (١ / ٢٠٣-٢٠٤).

(٤) الكتاب (٣ / ١٦٠). والمقصود بالحروف: الكلمات، وهي كاد وكرب.

مُجرى ما قاربه، ولما قصدوا المناسبة بين أفعال المقاربة وأخبارها، وكانت المناسبة لا تحصل إلا بالفعل لا بالاسم، عدلوا لذلك عن أن يجعلوا أخبارها الأسماء إلا في ضرورة منبّهة على الأصل»(١).

واشتُرط أن يكون الفعل في الجملة الواقعة خبراً مضارعاً؛ ليدل على الحال أو الاستقبال(٢)، و«لأنه أدل على مقتضى (كاد)»(٣). فإذا قلت: كدت أفعل، «كأنك قلت: مقارباً لفعله آخذاً في أسباب الوقوع فيه، ولست بمنزلة من لم يتعاطه، بل قربت من زمنه حتى لم يبق بينك وبينه شيء إلا مواقعته، وهذا معنى لا يستفاد من لفظ الاسم»(٤).

ومن أمثلة مجيء خبر (كاد) جملة فعلية فعلها مضارع، قول الله تعالى: ﴿قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾(٥). وقوله تعالى: ﴿قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي﴾(٦).

وقد ورد خبرها مفرداً شذوذاً في قول تأبط شرا:

فأبت إلى فهم وما كدت آئباً ... وكم مثلها فارقتها وهي تصفر(٧)

فقيل: إن ذلك تنبيه على الأصل لئلا يجهل(٨). وقيل: هو من باب الضرورة،

(١) التذييل والتكميل (٤/٣٣٦).

(٢) انظر: شرح التصريح على التوضيح (١/٢٠٥).

(٣) الإنصاف (٢/٥٥٥).

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٧/١٣).

(٥) سورة البقرة، الآية: ٧١.

(٦) سورة الأعراف، الآية: ١٥٠.

(٧) انظر البيت في: الحماسة (١/٧٢)، شرح الحماسة للمرزوقي (٨٣)، الاختيارين (٢٩٦)، الخصائص (١/٣٩١)، شرح الجمل لابن عصفور (١/١٣٠)، شرح التسهيل (١/١٩٣)، شرح الكافية (٤/٢٢١)، الخزانة (٨/٣٧٤-٣٨٢)، التذييل (٤/٣٤٣)، شرح التصريح (١/٢٠٣). ويروى البيت: وما كنت آئباً، قال ابن جني: والصواب الرواية الأولى.

(٨) انظر: التذييل والتكميل (٤/٣٣٨).

أشبهت فيه (كاد) استعمال (كان)، فأفرد الخبر[١]. وقد أورد ابن جني البيت في باب: امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس، قائلا: «وإنما يقع ذلك في كلامهم إذا استغنت بلفظ عن لفظ... أو لأن قياساً آخر عارضه فعاق عن استعمالهم إياه؛ (و)[٢] كاستغنائهم بـ: كاد زيد يقوم، عن قولهم: كاد زيد قائما أو قياما. وربما خرج ذلك في كلامهم»[٣] ثم ذكر البيت.

[٢] أن يكون الفعل الواقع خبراً لـ(كاد) رافعاً لضمير الاسم:

فلا يجوز أن يسند إلى اسم آخر ظاهر، سواءً كان هذا الظاهر سببياً لاسم (كاد) أم أجنبياً عنه؛ وذلك لأن أفعال هذا الباب إنما جاءت لتدل على أن مرفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل لا غيره، فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليتحقق ذلك؛ فلا يقال: كاد زيد يخرج غلامه[٤].

ولكن وردت نصوص فصيحة جاء فيها المرفوع بعد الفعل الواقع خبراً لـ(كاد) اسماً ظاهراً، وقد اختلف في تخريج هذه النصوص؛ فاستثنى الرضي من الشرط أن يكون « المسند إلى سببه معنى الفعل المسند إلى ضمير الاسم، نحو: كاد زيد تخرج نفسه، هو بمعنى: كاد زيد يموت»[٥].

أما ابن مالك فقد اضطربت عبارته في هذه المسألة؛ حيث قال: «ويتعين عود ضمير من الخبر إلى الاسم، وكون الفاعل غيره قليل»، ثم قال: «ولا يكون ما ورد على قلة إلا مؤوّلا بأنه هو»[٦]؛ فكيف يكون الأمر متعيناً، ثم يجيز أن يكون الفاعل غيره على قلة؟ مما يدل على أنه لا يتعين. ثم أردف ذلك بأن هذا القليل

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٤٠)، شرح الكافية (٤ / ٢٢١).

(٢) هكذا في المطبوع، والمعنى الصحيح بدونها؛ لأن ما بعدها تمثيل لما قبلها.

(٣) الخصائص (١ / ٣٩١).

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي (٤ / ٢١٩)، شرح التصريح على ا لتوضيح (١ / ٢٠٤).

(٥) شرح الكافية (٤ / ٢١٩).

(٦) شرح التسهيل (١ / ٣٩٦، ٣٩٨).

مؤوّل، فإذا كان مؤوّلاً، فلا يثبت للقلة حكم البتة، كما علق على ذلك أبو حيان، واصفاً كلام ابن مالك، بأنه «كلام مُتَبَّج»(١).

أما أبو حيان، فقد ذكر أن نسبة الفعل الواقع خبراً لـ(كاد) إلى غير اسمها لا يجوز عند أصحابه، وما ورد من ذلك فهو مؤوّل(٢).

ومما ورد فيه الفعل الواقع خبرا لـ(كاد) مسنداً لغير اسمها قول ذي الرمة:

وأُسقيه حتى كاد مما أبثُّه تكلمني أحْجاره وملاعبُه(٣)

وقد أول البيت على أن (أحجاره) بدل من اسم (كاد) بدل اشتمال وليس اسماً لـ(كاد)، بل اسمها ضمير مستتر فيها، والتقدير: وكادت أحجاره تكلمني، فعاد الضمير على البدل دون المبدل منه؛ لأنه المقصود بالحكم والمعتمد عليه في الإخبار غالبا. وأغنى ذلك عن عوده إلى المبدل منه، فسقط ما قيل إنه ليس في الفعل ضمير يعود إلى اسم كاد(٤).

ومن ذلك أيضاً قول الشماخ:

فحلأَها حتى إذا طال ظِمْؤُها وقد كِدْن لا يبقى لهن شُحومُ(٥)

حيث أول البيت كذلك على المعنى، حتى يتوافق مع ما قرره النحويون من قاعدة.

ولا يخفى ما في هذا التأويل من التعسف الظاهر، ثم إني تتبعت بعض استعمالات (كاد)، فألفيت شواهد أخرى غير قليلة أسند فيها الفعل الواقع خبراً

(١) التذييل والتكميل (٤/٣٦٥).

(٢) التذييل والتكميل (٤/٣٦٥).

(٣) انظر البيت في: ديوان ذي الرمة (٨٢١)، الكتاب(٤/٥٩)، النوادر(٥٤٠)، الصاحبي (٢٢٩)، أدب الكاتب (٤٦٢)، شرح شواهد شرح الشافية (٤١-٤٢)، التذييل والتكميل (٤/٣٦٥)، شرح التصريح على التوضيح (١/٢٠٤). ومعنى أُسقيه: أدعو له بالسقيا.

(٤) انظر: شرح التصريح على التوضيح (١/٢٠٥).

(٥) انظر: ديوان الشماخ (٣٠٠)، التذييل والتكميل (٤/٣٦٦). ومعنى حلأها: منع الحمار الأتن من ورود الماء. والظمء: ما بين الشربتين.

لـ(كاد) لغير ضمير اسمها؛ من ذلك قول حسان بن ثابت رضي الله عنه:

قَد أَصبَحَ القَلبُ عَنها كادَ يَصرِفُه عَنها تَنَزُّعُ قَولٍ غَيَّرَ الشَعَرا(١)

وقول الفرزدق:

كادَ الفُؤادُ تَطيرُ الطائِراتُ بِهِ مِنَ المَخافَةِ إِذ قالَ ابنُ أَيّوبِ(٢)

وقول الأخطل:

نور أضاء لنا البلاد وقد دجت ظلم تكاد بها الهداة تجورُ(٣)

وهذه الشواهد وغيرها تضعف الرأي القائل بمنع هذه المسألة، والأولى من ذلك أن يقال: إن رفع الفعل الواقع خبراً لـ(كاد) لضمير اسمها هو الكثير الشائع، ويجوز ـ على قلة ـ أن يسند الفعل الواقع خبرا لـ(كاد) إلى غير ضمير اسمها، بشرط أن يكون المسند إليه سببياً للاسم، وليس أجنبياً عنه، فيضاف الاسم الظاهر إلى ضمير اسمها، أو تشتمل جملة الخبر على رابط يربطها بالاسم المتقدم، كما هو الشأن في كل الأمثلة السابقة. وهذا القول لم أجده في المراجع التي تيسر لي الاطلاع عليها، إلا ما اضطرب ابن مالك في التعبير عنه، مع أنه اقتصر على إيراد بيت ذي الرمة السابق. ولعل مما يدعم هذا الترجيح صحة مجيء ذلك مع باقي الأفعال الأخرى غير (كاد).

[٣] اقتران خبر (كاد) بـ(أنْ):

الغالب في الجملة الواقعة خبراً لـ(كاد) أن تتجرد من (أنْ)؛ ولعل ذلك لدلالة (كاد) على « شدة مقاربة الفعل ومداومته، وذلك يقرب من الشروع في الفعل والأخذ فيه، فلم يناسب خبرها أن يقرن بـ(أن) غالبا »(٤). فلما كانت « كاد أبلغ

(١) انظر: ديوان حسان بن ثابت (٢١٧).

(٢) انظر: ديوان الفرزدق (١ / ٢٦).

(٣) انظر: شعر الأخطل (٢ / ٤٠٤).

(٤) شرح التصريح على التوضيح (١ / ٢٠٧).

في تقريب الشيء من الحال، حذف معها (أن) التي هي علم الاستقبال »[١].

والقول بأن عدم اقتران الخبر بـ(أن) هو أمر غالب، لا يعني أن ذلك متفق عليه، بل الخلاف في المسألة ظاهر؛ حيث ذهب بعضهم إلى أن ذلك لازم، ولا يقترن الخبر بـ(أن) إلا في حال الضرورة، وهو ما يمكن أن يفهم من كلام سيبويه[٢]، كما ذهب إلى ذلك المبرد الذي يقول عن (كاد) : « فلا تذكر خبرها إلا فعلا؛ لأنها لمقاربة الفعل في ذاته، فهي بمنزلة قولك: جعل يقول، وأخذ يقول، وكرب يقول، إلا أن يضطر شاعر، فإن اضطر جاز له فيها ما جاز في (لعل) » . ثم أورد بيتاً لرؤبة جاء فيه خبر (كاد) مقروناً بـ(أن)[٣].

كما نسب أبو حيان القول بالضرورة في هذه المسألة إلى أصحابه المغاربة، يقول معلقاً على عبارة ابن مالك: والتجريد مع (كاد) وكرب أعرف: « يعني: وتجريد المضارع الواقع خبراً لهما من (أن) أعرف من اقترانه بها . أما اقترانه بها معهما فهو عند أصحابنا من باب الضرورة، لا يقع في الكلام »[٤].

وذهب ابن مالك إلى أن اقتران الجملة الواقعة خبراً لـ(كاد) بـ(أن) جائز، ولكنه قليل، ووافقه الرضي الذي يقول: « وإنما غلب في أفعال المقاربة، أعني كاد ومرادفاته، كون أخبارها كذلك[٥]، وجوز اقترانها بأن، لكونها من شدة القرب الذي فيها، كأنها للانتقال والشروع أيضا، فهي ليست متضمنة لمعنى كان، مثل

(١) أسرار العربية (١٢٩) .

(٢) انظر: الكتاب (٣ / ١٦٠) . وقد نسب صاحب التصريح إلى سيبويه القول بأن الاقتران قليل، وليس من باب الضرورة . انظر: شرح التصريح على التوضيح (١ / ٢٠٧) .

(٣) انظر: المقتضب (٣ / ٧٥) .

(٤) التذييل (٤ / ٣٣٧) . وانظر في رأي الأندلسيين: المقرب (١ / ٩٨)، وضرائر الشعر لابن عصفور (٦١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢ / ١٧٦)، وشرح الجمل لابن خروف (٢ / ٨٣٧)، وشرح الجزولية للورقي (٢ / ٢٢٧)، والتوطئة (٢٩٩)، والملخص في ضبط قوانين العربية (١ / ٤٤٢) .

(٥) أي أن تكون مجردة من (أن) .

أفعال الشروع، بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط، فجاز في بعضها اقتران الخبر بأن... ولم يجز ذلك في خبر فعل الاشتغال»(١).

ومن الأمثلة التي يوردها النحويون على اقتران الجملة الواقعة خبراً لـ(كاد) بـ(أن)، قول رؤبة:

ربع عفاه الدهر طولا فامحى قد كاد من طول البلى أن يمصحا(٢)

وقول الآخر:

كادت النفس أن تفيض عليه إذ غدا حشو ريطة وبرود(٣)

وقول الآخر:

أبَيْتم قبولَ السلْمِ منا، فكدتم لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السَّلِّ(٤)

هذه الأبيات التي يوردها النحويون في هذه المسألة، وقد أورد ابن مالك في (شواهد التوضيح) جملة من الآثار جاء فيها خبر (كاد) مقترناً بـ(أن)؛ وهي:

* قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب)(٥).

* قول أنس رضي الله عنه: (فما كدنا أن نصل إلى منازلنا)(٦).

(١) شرح الكافية (٤ / ٢٢٢).

(٢) انظر: ملحقات ديوان رؤبة (١٧٢)، الكتاب (٣ / ١٦٠)، الكامل (٢٥٣)، المقتضب (٣ / ٧٥)، المسائل الحلبيات (٢٥١)، أدب الكاتب (٤١٩)، أسرار العربية (٥)، شرح الكافية (٤ / ٢٢٢)، والخزانة (٩ / ٣٤٧-٣٥٢). ومصح الشيء يمصح: إذا ذهب.

(٣) نسب البيت إلى أبي زبيد الطائي في الاقتضاب (٣ / ٢٤٦)، وشرح أبيات المغني (٨ / ٢٦). كما نسب لمحمد بن مناذر، انظر تحرير ذلك في هامش الخزانة (٩ / ٣٤٨)، وانظر البيت في: التذييل والتكميل (٤ / ٣٣٨)، شرح أبيات المغني (٩ / ٣٤٨)، شرح التصريح على التوضيح (١ / ٢٠٧).

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٣٩١)، شواهد التوضيح والتصحيح (١٠١)، التذييل والتكميل (٤ / ٣٣٧)، تخليص الشواهد (٣٣٠)، العيني (٢ / ٢٠٨).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب قول الرجل: ما صلينا (١ / ١٥٧)، وكتاب المواقيت، باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت (١ / ١٤٧)، وليس فيه (أن) في كتاب المواقيت.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء على المنبر.

* قول بعض الصحابة: (والبرمة بين الأثافيّ قد كادت أن تنضج)[1].

* قول جبير بن مطعم رضي الله عنه: (كاد قلبي أن يطير)[2].

* الأثر الذي نسب للرسول ﷺ: (كاد الحسد يغلب القدر، وكاد الفقر أن يكون كفرا)[3].

وقد علق ابن مالك على هذه النصوص بقوله: «تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر كاد مقرونا بأن. وهو مما خفي على أكثر النحويين. أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه. والصحيح جواز وقوعه، إلا أن وقوعه غير مقرون بأن أكثر وأشهر من وقوعه مقرونا بأن، ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بأن»[4].

وبعد البحث وجدت نصوصاً أخرى جاء فيها خبر (كاد) مقروناً بـ(أن)؛ منها:

* حديث الرسول ﷺ: (أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكاد أمية بن أبي الصلت أن يسلم)[5].

ومما جاء فيه خبر (كاد) مقروناً بـ(أن) من الشعر:

* قول علباء بن أرقم:

بَصُرتُ بِهِ يَوماً وَقَد كادَ صُحبَتي مِنَ الجوعِ أَن لا يَبلُغوا الرَجمَ مِ الوَحَمْ[6]

* قول المغيرة بن حبناء:

دارُ الَّتي كادَ قَلبي أَن يُجَنَّ بِها إِذا أَلَمَّ بِهِ مِن ذكرِها لَمَمُ[7]

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب غزوة الخندق.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب سورة الطور، باب حدثنا عبدالله بن يوسف.

(٣) انظر: المقاصد الحسنة للسخاوي (٣١١)، الجامع الصغير للسيوطي (٢/٨٩)، شواهد التوضيح (١٠١).

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح (٩٩).

(٥) أخرجه البخاري، فتح الباري (٧/١٤٩)، ومسلم في صحيحه (٤/١٧٦٨).

(٦) انظر: الأصمعيات (١٣٣).

(٧) انظر: الأغاني (١٣/٨٧)، شعراء أمويون (٣/٩٩).

* قول ذي الرمة:

وَجَدتُ فُؤادِي كَادَ أَن يَستَفِزَّهُ رَجيعُ الهَوى مِن بَعدِ ما يَتَذَكَّرُ(١)

* قول مجنون ليلى:

فَوَاللَهِ وَاللَهِ العَزيزِ مَكانُهُ لَقَد كادَ روحي أَن يَزولَ بِلا أَمري(٢)

* قول يزيد بن الطثرية:

فَرَشتُ بِقيلٍ كادَ يَشفي مِنَ الهَوى تَكادُ لَهُ أَكبادُنا أَن تَقَطَّعا(٣)

* قول عمر بن أبي ربيعة:

وَقَضى الأَوطارَ مِنها بَعدَما كادَتِ الأَوطارُ أَن لا تَنقَضي(٤)

* قول سميرة بن الجعد:

فَقَد كِدتُ لَولا اللَهُ أَن أَمزُجَ الهُدى هُدى الحَقِّ مِن قَلبي بِمَذقَةِ مازِجِ(٥)

* قول معاوية بن سفيان:

لقد كِدْتُ لولا الله لا شيءَ غيرُهُ تبارَكَ رَبّي ذو العلي أنْ أُصمِّمَا(٦)

* قول عبيدة اليشكري:

وَقَد كِدنَ مِمّا أَن يُقَدْنَ مِنَ الوَجى لَهُنَّ بِأَبوابِ القِبابِ صَهيلُ(٧)

ولا شك في أن هذه النصوص وغيرها كافية للدلالة على تهافت قول من حكم بأن اقتران خبر (كاد) بـ(أن) هو من باب الضرورة التي تجوز في النظم دون النثر.

(١) انظر: ديوان ذي الرمة (٢/ ٦١٦)، وانظر ما قاله د. علي محمد فاخر - متحدثا عن شعر ذي الرمة -: «فلم أجد في شعره خبر (كاد) مقترنا بـ(أن)» دراسات نحوية وصرفية في شعر ذي الرمة (١١٣).

(٢) انظر: ديوان مجنون ليلى (١٦١).

(٣) انظر: شعر يزيد بن الطثرية (٨٨).

(٤) انظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة (٢٣٢).

(٥) انظر: شعر الخوارج (١٢٣).

(٦) انظر: ديوان معاوية بن أبي سفيان (١١٦).

(٧) انظر: شعر الخوارج (١٠٠).

صحيح أن الأكثر في خبر (كاد) أن يكون مجردا من (أن)، ولكن اقترانه بها جائز، وإن كان أقل من وروده مجرداً منها؛ ولذلك لم ترد في القرآن إلا وخبرها مجرد من (أن).

وقد أيد ابن مالك رأيه بجواز الاقتران بأدلة أخرى، وهي:

* أن عدم وقوع هذه الظاهرة في القرآن لا يمنع من استعمالها قياساً؛ «لأن السبب المانع من اقتران الخبر بأن في باب المقاربة هو دلالة الفعل على الشروع، كطفق وجعل؛ فإن (أنْ) تقتضي الاستقبال، وفعل الشروع يقتضي الحال، فتنافيا. وما لا يدل على الشروع كعسى وأوشك وكرب وكاد، فمقتضاه مستقبل؛ فاقتران خبره بأن مؤكد لمقتضاه، فإنها تقتضي الاستقبال، وذلك مطلوب، فمانعه مغلوب. فإذا انضم إلى هذا التعليل استعمال فصيح ونقل صحيح كما في الأحاديث المذكورة، تأكد الدليل، ولم يوجد لمخالفته سبيل»(١).

* مناقشته لمفهوم الضرورة في بعض الأبيات التي جاء فيها الخبر مقروناً بـ(أن)؛ ولابن مالك رأي مشهور في الضرورة يخالف فيه عامة النحويين، فهو لا يعتد بها إلا إذا كانت مما ليس للشاعر عنه مندوحة، أما إذا كان له مندوحة عن قوله فلا يمكن عد ذلك من باب الضرورة؛ ويتضح رأيه في مناقشة قول الشاعر السابق:

أبَيْتم قبولَ السلْمِ منا، فكدتم لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السَّلِّ(٢)

يقول: «وهذا الاستعمال، مع كونه في شعر، ليس بضرورة، لتمكن مستعمله من أن يقول:

أبَيْتم قبولَ السلْمِ منا، فكدتم لدى الحرب تغنون السيوف عن السَّلِّ(٣)

والذي يظهر لي أن مذهب ابن مالك في باب الضرورة غير مسلم؛ فالأولى أن

(١) شواهد التوضيح والتصحيح (١٠٠-١٠١).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح (١٠١).

يقال: إن الضرورة هي ما وقع في الشعر دون النثر سواء كان عنه مندوحة أم لا، والضرورة ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض عن لفظها بغيره؛ فالشاعر «لا يلزمه تخيل جميع العبارات التي يمكن أداء المقصود بها، فقد لا يحضره في وقت النظم إلا عبارة واحدة تحصل غرضه فيكتفي بها»(١).

مع ذلك فإن الأدلة المؤكدة على أن اقتران خبر (كاد) بـ(أن) متعددة، مما يؤذن بجواز ذلك، وإن كان قليلاً؛ حيث إن الأدلة المسموعة التي تجرد فيها الخبر من (أن) هي الأكثر والأغلب.

تقديم خبر (كاد) وتوسيطه:

ذكر النحويون أنه لا يجوز تقديم الجملة الواقعة خبراً لـ(كاد)، وكذلك باقي أدوات المقاربة، على (كاد) نفسها، وأشار بعضهم إلى أن ذلك باتفاق النحويين(٢). أما عن تعليل هذا المنع، فهو مرتبط عند النحويين بفكرة العامل النحوي، وتنوعه إلى عامل قوي وآخر ضعيف، وحق الأضعف أن يكون أقل تصرفاً من العامل الأقوى؛ يقول الرضي: «ولكون أفعال المقاربة، ... وأفعال الشروع... فروعا لكان ومحمولة عليها، لم تقدم أخبارها عليها كما كان يتقدم خبر كان عليه»(٣). فما دامت (كاد) محمولة على (كان) في العمل، فهي أضعف؛ ولذلك وجب أن يكون خبرها أقل تصرفاً، فلا يصح أن يتقدم على (كاد)، كما جاز ذلك مع (كان).

والتعليل نفسه مع شيء من التفصيل عبر عنه ابن مالك بقوله: «والسبب في ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالا، فلو قدمت لازدادت مخالفتها الأصل. وأيضا فإنها أفعال ضعيفة لا تصرف لها؛ إذ لا ترد إلا بلفظ

(١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (٢/٢١٨). وانظر: الخزانة (١/٣١-٣٤).

(٢) انظر: التذييل والتكميل (٤/٣٥٠).

(٣) شرح الكافية (٤/٢٢٢).

الماضي إلا كاد وأوشك، فإن المضارع منهما مستعمل، فلهن حال ضعف بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف، وحال قوة بالنسبة إلى الحروف، فلم تتقدم أخبارها لتَفْضُلها كان وأخواتها المتصرفة »(١).

أما توسيط الخبر بين (كاد) واسمها، فقد أجازه بعضهم، منهم ابن مالك، بانياً رأيه على الموازنة بين أفعال المقاربة و(إنّ) في العمل، حيث تفضل أفعال المقاربة على (إنّ) في ذلك، يقول متحدثاً عن أخبار أفعال المقاربة: « وأجيز توسيطها تفضيلا لها على إنّ وأخواتها، فيقال: طفق يصليان الزيدان، وكاد يطيرون المنهزمون »(٢).

وذكر السيوطي أن توسيط الخبر إذا لم يكن مقترناً بـ(أن) جائز اتفاقاً(٣). أما إذا اقترن الخبر بـ(أن)، ففي جواز توسيطه خلاف: نُسب الجواز إلى المبرد والسيرافي والفارسي، وهو مذهب ابن عصفور(٤).

وذهب أبو علي الشلوبين إلى منع التوسيط(٥)، وهو ما يميل إليه أبو حيان في قوله: « والحق أنه يحتاج في جواز توسيط الخبر إلى سماع من العرب، ولا يظهر ذلك »(٦).

ويفهم من كلام بعض المحدثين منعهم تقديم الخبر على (كاد) بناءً على تصور عام، يرى أن الأدوات ـ و(كاد) إحدى هذه الأدوات كما سبق بيانه ـ من الكلمات التي رتبتها محفوظة، وهي تنتمي إلى رتبة التقدم، فرتبة « أدوات الجمل جميعاً هي الصدارة »(٧).

---

(١) شرح التسهيل (١ / ٣٩٥).

(٢) المرجع السابق. وانظر: التذييل والتكميل (٤ / ٣٥٠).

(٣) همع الهوامع (١ / ٤٢٠).

(٤) انظر: المقرب لابن عصفور (١ / ١٠٠)، التذييل والتكميل (٤ / ٣٥١)، همع الهوامع (١ / ٤٢٠).

(٥) انظر: التوطئة (٢٩٧)، التذييل والتكميل (٤ / ٣٥١)، همع الهوامع (١ / ٤٢٠).

(٦) التذييل والتكميل (٤ / ٣٥٢).

(٧) اللغة العربية، معناها ومبناها (١٢٧). وانظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة (١٠١).

ويرى عباس حسن أن في منع التوسيط تضييقاً، مع أنه الأفصح، وفي إباحة التوسيط تيسير، وإزالة للتفرقة بين الخبر المقرون بـ(أن)، وغير المقرون بها، ولكنه غير الأفصح[١]. وهذا القول يظهر لي أنه أدعى للقبول؛ لما يشتمل عليه من التوسعة والتيسير على مستعملي اللغة، إضافة إلى أنه قول لنحويين محققين في هذا الفن. أما تقديم الخبر على (كاد)، فيبدو أن الإجماع منعقد على منعه، وهو ما ينبغي التمسك به.

زيادة (كاد) :

اختلف النحويون في زيادة (كاد)؛ فذهب بعضهم إلى القول بزيادتها، ونسب ذلك إلى الكوفيين[٢]، وتابعهم أبو حيان[٣]. وذهب جمهور البصريين إلى منع زيادة (كاد)[٤].

استدل من أجاز زيادة (كاد) بعدة أدلة منها :

* قول الله تعالى : ﴿لَقَد تَّابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾[٥]. قال أبو حيان بعد أن ذكر جملة من الأعاريب لهذه الآية وما يترتب عليها من إشكالات : « ويخلّص من هذه الإشكالات اعتقاد كون (كاد) زائدة، ومعناها مراد، لا عمل لها إذ ذاك في اسم ولا خبر، فتكون مثل (كان) إذا زيدت، يراد معناها ولا عمل لها، ويؤيد هذا التأويل قراءة ابن مسعود : (من بعد ما زاغت) بإسقاط (كاد) »[٦].

(١) انظر: النحو الوافي (١ / ٦١٩).

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء (٢ / ٢٥٥)، شرح المفصل لابن يعيش (٧ / ١٢٥)، البحر المحيط (٥ / ٥١٩)، الدر المصون (٦ / ١٣٥)، تاثير الكوفيين في نحاة الأندلس (١ / ٢٨٣) وما بعدها.

(٣) انظر: البحر المحيط (٥ / ٥١٩)، الدر المصون (٦ / ١٣٥)، التأويل النحوي في القرآن الكريم (٢ / ١٤١٨).

(٤) انظر: شرح التسهيل (١ / ٤٠٠)، ارتشاف الضرب (٢ / ١٢٦)، الدر المصون (٦ / ١٣٥)، همع الهوامع (٢ / ١٣٧).

(٥) سورة التوبة، الآية: ١١٧.

(٦) البحر المحيط (٥ / ٥١٩)، وانظر: الدر المصون (٦ / ١٣٥).

* قول الله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾[1]، حيث ذكر المعربون من بين إعرابات هذه الآية، أن (أكاد) زائدة لا دخل لها في المعنى، ولكن المراد بالآية: الإخبار بأن الساعة آتية، وأن الله يخفي وقت إتيانها. ومما يدعم ذلك أن هذا المعنى رُوي عن ابن جبير[2].

* قول الله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[3]. قال ابن يعيش ـ بعد أن ذكر بعض أقوال العلماء في التوجيه الإعرابي للآية ـ: «... ومنهم من قال: إن (يكد) زائدة، والمراد: لم يرها، وعليه أكثر الكوفيين»[4].

* قول حسان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

وتَكادُ تكْسَلُ أن تجيءَ فراشَهَا ... في جِسْمِ خَرْعَبَةٍ وحُسْنِ قَوامِ[5]

فقد خُرج البيت على أن (تكاد) فيه زائدة، والمراد: أنها تكسَل أن تجيء فراشها لدلالها[6].

* قول زيد الخير:

سَريعٌ إلى الهيْجاءِ شاكٍ سِلاحُهُ ... فَما إنْ يكادُ قِرْنُهُ يتَنَفَّسُ[7]

حيث قيل: إن (يكاد) فيه زائدة[8].

(١) سورة طه، الآية: ١٥.

(٢) انظر: شرح التسهيل (١/ ٤٠٠)، البحر المحيط (٧/ ٣١٩)، الدر المصون (٨/ ٢٠).

(٣) سورة النور، الآية: ٤٠.

(٤) شرح المفصل ٧/ ١٢٥. وانظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٩٧٣)، الكشاف (٣/ ٦٩)، الجامع لأحكام القرآن (٢/ ٦٩)، الدر المصون (٨/ ٤١٧).

(٥) قائله حسان. انظر: ديوانه (١٠٧)، المحتسب (٢/ ٤٨)، شرح المفصل (٧/ ١٢٠)، (١٢٦)، شرح التسهيل (١/ ٤٠٠)، اللسان (٣/ ٣٤٨) (كيد). والخرعبة: اللينة الحسنة الخلق.

(٦) انظر: شرح المفصل (٧/ ١٢١)، شرح التسهيل (١/ ٤٠٠).

(٧) قائله: زيد الخير. انظر: ديوانه (١٨٦)، الأضداد ٩٧، الزاهر في معاني كلمات الناس (٢/ ٩١)، الجامع لأحكام القرآن (١١/ ١٨٤)، البحر المحيط (٧/ ٣١٩)، الدر المصون (٨/ ٢٠)، اللسان (كيد). والقِرن: هو المثيل في الشجاعة.

(٨) انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس (٢/ ٩١)، البحر المحيط (٧/ ٣١٩).

* قول ذي الرمة:

إذا غَيَّرَ الهَجْرُ المُحِبِّينَ لم يَكدْ رَسيسُ الهوى من حبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ[1]

ومع أنه سيأتي تفصيل الحديث عن هذا البيت عند تناول (دلالة كاد)، إلا أن ذلك لا يمنع من الإشارة إلى ما ذكره ابن يعيش ـ معلقاً على البيت ـ: «فقد قيل إنه لما أنشده أنكر عليه وقيل له: فقد برح حبها، فغيره إلى قوله: لم أجد رسيس الهوى، وعليه أكثر الرواة، وإن صحت الرواية الأولى فصحتها محملها على زيادة (يكاد)، والمعنى: لم يبرح رسيس الهوى من حب مية، فهذا عليه أكثر الكوفيين، والشاعر لا يتقيد بمذهب دون مذهب»[2].

أما من منع زيادة (كاد)، فقد ذهب إلى أنه لا حجة للمجيزين في كل هذه الأدلة التي أوردوها.

ومن ثَمَّ خُرجت الأدلة السابقة تخريجات مختلفة منها:

[أ] تخريج آية براءة تخريجات عدة منها[3]:

* أن يكون اسم (كاد) ضمير الشأن، و(قلوب) مرفوع بـ(يزيغ)، والجملة في محل نصب خبر لها.

* أن يكون اسم (كاد) ضمير القوم أو الجمع الذي دل عليه ذكر المهاجرين والأنصار[4].

(١) قائله ذو الرمة. انظر: ديوانه (١١٩٢)، إملاء ما من به الرحمن (٢/١٥٨)، شرح المفصل (٧/١٢٤)، الدر المصون (١/١٧٦، ٨/٤١٦)، لسان العرب (٦/٩٧) (رسس)، خزانة الأدب (٩/٣٠٩). ورسيس الهوى: مسه. ويبرح: يزول.

(٢) شرح المفصل (٧/١٢٦).

(٣) انظر هذه التخريجات في: مشكل إعراب القرآن (١/٣٧٢-٣٧٣)، البيان في غريب إعراب القرآن (١/٤٠٦)، إملاء ما من به الرحمن (٢/٢٣)، البحر المحيط (٥/٥١٨).

(٤) هذا على قراءة من قرأ (يزيغ) بالياء، وهما حمزة وحفص عن عاصم. انظر: السبعة (٣١٩)، الحجة (٣٢٥)، البحر المحيط (٥/٥١٨)، الدر المصون (٦/١٣٣).

* أن يكون (قلوب) اسم (كاد) و(تزيغ) الخبر وُسِّط بينهما[١].

[ب] تخريج آية طه السابقة على النحو التالي[٢]:

* أن (أُخفيها) - بضم الهمزة - بمعنى أزيل خفاءها؛ لأن الهمزة للسلب والإزالة، والمعنى: أنها لتحقق وقوعها وقربها أكاد أظهرها. وقيل: الخفاء هو الظهور، والمعنى أني لشدة إبهامها أكاد أخفيها فلا أظهرها البتة.

* وقيل: أكاد بمعنى: أريد، فيكون المعنى: أريد إخفاءها.

* وقيل: إن خبر (أكاد) محذوف، تقديره: أكاد آتي بها لقربها. فيكون الوقف على (أكاد)، والابتداء بـ(أخفيها).

[ج] تخريج آية النور على النحو التالي[٣]:

* أن يكون المعنى: انتفاء مقاربة الرؤية، ويلزم من ذلك انتفاء الرؤية ضرورة.

* أو أنه يراها بعد يأس واجتهاد.

* وقيل: إنما هو مثل ضربه الله، فهو يراها ولكنه لا يراها إلا بطيئاً.

* وقيل: لم يكد يراها: مبالغة في عدم الرؤية.

وخرج البيت الأول السابق على أن المعنى فيه: وصف المرأة المذكورة بمقاربة الكسل دون حصوله[٤]، «ولو كانت - أي كاد - زائدة كان وصفاً مذموماً، لدلالته على مهانة النفس جداً، كما يلزمها أن تنام في أي مكان كانت فيه»[٥].

والذي يظهر لي أن القول بزيادة (كاد) أدعى للقبول[٦]؛ وذلك لما يأتي:

---

(١) هذا على قراءة من قرأ (تزيغ) بالتاء.

(٢) انظر هذه التخريجات في: معاني القرآن للفراء (٢ / ١٧٦)، إعراب القرآن للنحاس (٢ / ٣٣٤)، شرح التسهيل (١ / ٤٠٠)، البحر المحيط (٧ / ٣١٩-٣٢٠)، الدر المصون (٨ / ١٩-٢٠).

(٣) انظر هذه التخريجات في: معاني القرآن للفراء (٢ / ٢٥٥)، إملاء ما من به الرحمن (٢ / ١٥٧)، البيان في غريب إعراب القرآن (١ / ٣١٠)، البحر المحيط (٨ / ٥٤)، الدر المصون (٨ / ٤١٦-٤١٧).

(٤) انظر: شرح التسهيل (١ / ٤٠٠).

(٥) نتائج التحصيل (١ / ٤ / ١٣٣٥).

(٦) انظر: تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس (١ / ٢٨٧).

(أ) لئن أمكن تخريج بعض الشواهد السابقة تخريجات تخالف مذهب القائلين بالجواز، إلا أن بعضها الآخر يترجح فيه القول بزيادة (كاد)؛ ومن ذلك آية براءة السابقة؛ حيث ذكر أبو حيان ثلاثة أوجه ذكرت في تخريج الآية، ثم علق على ذلك بقوله: «وعلى كل واحد من هذه الأعاريب الثلاثة إشكال على ما تقرر في علم النحو»(١). ثم أورد هذه الاعتراضات والإشكالات(٢). وقد مضى أن أبا حيان رجح زيادة (كاد) في هذه الآية لأمرين: الأول: أن في ذلك خروجاً من الإشكالات، والثاني: قراءة ابن مسعود من غير (كاد).

(ب) أن هذه التوجيهات التي خرج عليها المانعون الشواهد السابقة، لا تعني ـ ضرورة ـ نفي القول بزيادة (كاد)، بل إن ذلك يكون ـ أحياناً ـ راجحاً على غيره من الأقوال التي لا تخلو من بعدٍ وتأويل.

(جـ) ثبت عن العرب زيادة (كان) كثيراً، وزيادة (أصبح) و(أمسى) كذلك(٣)، فلا مانع حينئذ من حمل (كاد) عليها، فيُحكَم بجواز زيادتها.

دلالة (كاد):

بالنظر إلى استعمالات (كاد)، يمكن التمييز بين الاستعمالات التالية:

* أن تكون مثبتة داخلة على كلام مثبت أيضا، كما في قول الله تعالى: ﴿ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي ﴾(٤).

* أن تكون منفية داخلة على كلام مثبت، كما في قول الله تعالى: ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾(٥).

(١) البحر المحيط (٥/ ٥١٨).

(٢) انظر: المرجع السابق، والدر المصون (٦/ ١٣٤).

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٠٨-٤٠٩)، شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٦٠، ٣٦٢)، ارتشاف الضرب (٢/ ٩٢).

(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٥٠.

(٥) سورة النور، الآية: ٤٠.

* أن تكون مثبتة والجملة التالية لها منفية الخبر، نحو: كدت لا أفعل هذا الشيء.

ونظمُ (كاد) بهذه الأساليب الثلاثة مؤثرٌ في المعنى، فلا يكون قولنا: «كاد المطر لا ينزل، كقولنا: ما كاد المطر ينزل، فإن لتقديم النفي وتأخيره أثرا في دلالة (كاد)، في كل نمط منها، فإنه لا يكون لإحدى العبارتين مزية في الأخرى حتى يكون لها في المعنى تأثير لا يكون لصاحبتها»(١).

لذلك سنسعى للوقوف على دلالة (كاد) في كل سياق من السياقات السابقة.

وردت (كاد) مثبتة في القرآن الكريم في ثمانية عشر موضعاً، كانت في اثني عشر موضعاً منها دون أن يقترن خبرها باللام، وفي المواضع الستة الباقية اقترن خبرها باللام؛ كما في قول الله تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ﴾(٢).

ولا تكاد عبارة النحويين تختلف في أن كاد المثبتة تدل على قرب الخبر، أو ما عبر عنه الرضي بـ«دنوّ حصول الخبر»(٣)، أو شدة قرب الفعل من الوقوع، وأنه قد شارف الوجود إلا أنه لم يوجد، بتعبير عبدالقاهر الجرجاني(٤). كما في قول الله تعالى: ﴿قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي﴾(٥)، فالسياق دال على إعراض قوم موسى وعظيم هياجهم، وأن ما كان منهم في شأن هارون حين ألح عليهم بالثبات على توحيد الله إنما هو على مشارف القتل، ولكن هذا القتل لم يقع، وفي ذلك دلالة على أن خبر (كاد) لم يقع، لكنه قارب الوقوع(٦).

(١) دلائل الإعجاز (٢٥٨).

(٢) سورة القلم، الآية: ٥١.

(٣) شرح الكافية (٤/ ٢٢٠).

(٤) انظر: دلائل الإعجاز (٢٧٥).

(٥) سورة الأعراف، الآية: ١٥٠.

(٦) انظر: المحرر الوجيز (٧/ ١٦٨).

أما (كاد) المنفية، كما في قول الله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[1]؛ ففي دلالتها أقوال:

أولاً: أنها تدل على نفي الفعل ومقاربته. فإذا قلت: ما كاد زيد يقوم، فمعناه: نفي المقاربة، ويلزم من نفي المقاربة نفي القيام من باب أولى. ولعله من المناسب في هذا الموضع الوقوف على بعض تأويلات المفسرين والمعربين للآية الواردة قريباً، والتي جاءت لبيان مصير أعمال الذين كفروا يوم القيامة، وتمثيله بسراب بقيعة، وبظلمات في بحر لجي تراكمت أمواجه وظلماته، حتى إن المرء لا يستطيع رؤية يده إذا أخرجها، ولا يقارب ذلك من شدة هذه الظلمات.

ومما قيل في معنى الآية[2]:

* أن المراد: انتفاء مقاربة الرؤية، ويلزم من ذلك انتفاء الرؤية ضرورة.

* أو أنه يراها بعد يأس واجتهاد.

* وقيل: إنما هو مثل ضربه الله، فهو يراها ولكنه لا يراها إلا بطيئاً.

* وقيل: إن المعنى أنه لا يراها، و(يكد) في الآية زائدة، كما مر بيان ذلك في مبحث: زيادة (كاد).

والأقرب أن يكون المراد نفي مقاربة الرؤية، فضلا عن الرؤية ذاتها، وذلك أنسب للسياق؛ فبسبب شدة الظلمات المتراكبة التي تظافرت على رسمها الأمواج والسحب إضافة إلى البحر اللجي، فإن الناظر لا يكاد يبصر شيئاً، حتى إن كان هذا الشيء جزءا منه كيَده.

ثانياً: ذهب قوم منهم ابن جني إلى أن نفيها يدل على وقوع الفعل، ولكن بعد

(١) سورة النور، الآية: ٤٠.

(٢) انظر هذه التأويلات في: معاني القرآن للفراء (٢/٢٥٥)، إملاء ما من به الرحمن (٢/١٥٧)، البيان في غريب إعراب القرآن (١/٣١٠)، البحر المحيط (٨/٥٤)، الدر المصون (٨/٤١٦-٤١٧).

بطء، أي أنها تدل على وقوع الفعل بعُسْر(١). ومما استدل به أصحاب هذا الفهم، قول الله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾(٢)، ألا ترى أنهم قد فعلوا، ولكن ببطء. ويبدو أن سبب الشبهة، إضافة إلى ما سبق، أنه ـ كما يقول عبدالقاهر الجرجاني ـ: «قد جرى في العرف أن يقال: ما كاد يفعل، ولم يكد يفعل، في فعل قد فُعِل، على أنه لم يفعل إلا بعد الجهد، وبعد أن كان بعيداً في الظن أن يفعله»(٣). والذي يظهر أن الأمر في الآية محمول على وقتين: وقت عدم الذبح وعدم مقاربته، ووقت الذبح، فذبحوها بعد تكرار الأمر عليهم بذبحها، وما كادوا يذبحونها قبل ذلك، ولا قاربوا الذبح، بل أنكروا ذلك أشد الإنكار بدليل قولهم: ﴿اتَّخَذُوهَا هُزُوًا﴾(٤).

ثالثاً: قيل: إن (كاد) نفيها إثبات، وإثباتها نفي بخلاف سائر الأفعال، قال ابن يعيش: «فكاد هذه إذا استعملت بلفظ الإيجاب كان الفعل غير واقع، وإذا اقترن بها حرف النفي كان الفعل الذي بعدها قد وقع، هذا مقتضى اللفظ وعليه المعنى، والقاطع في هذا قول الله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ وقد فعلوا الذبح بلا ريب»(٥).

ولعل مما أملى على هؤلاء هذا الموقف سعيهم لدفع ما ظهر لهم من تعارض بين ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ و﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ في الآية السابقة.

كما أن مما استدل به المرجحون لهذا المعنى ما رُوي عن ذي الرمة، لما قدم الكوفة وأنشد الناس بالكُناسة قصيدته الحائية التي منها:

إذا غيَّر النَّأيُ المُحبِّين لم يكدْ ... رسيسُ الهوى من حبِّ ميَّةَ يبرَحُ

(١) انظر: التذييل والتكميل (٤/٣٦٧).

(٢) سورة البقرة، الآية: ٧١.

(٣) دلائل الإعجاز (٢٧٥).

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٩٩)، التذييل والتكميل (٤/٣٦٨).

(٥) شرح المفصل (٧/١٢٥). وانظر: المرجعين السابقين، وشرح الكافية للرضي (٤/٢٢٣).

فلما انتهى إلى هذا البيت، ناداه ابن شبرمة: يا غيلان، أُراه قد برح! فما كان من ذي الرمة إلا أن أنشد البيت نفسه بعد تفكير:

..... لم أجدْ رسيسَ.....[1]

وذو الرمة «من أهل اللسان وأصحاب الذوق، فإنه وإن كان من عصر المولدين إلا أنه لانقطاعه إلى سكنى باديته، كان في مرتبة شعراء العرب، حتى عُدّ فيمن يحتج بشعره، وما كان مثله ليغير شعره بعد التفكير لو كان لصحته وجه»[2].

والذي يترجح لي أن (كاد) كسائر الأفعال الأخرى، نفيها نفي، وإثباتها إثبات، و«الذي يقتضيه اللفظ إذا قيل: لم يكد يفعل، وما كاد يفعل، أن يكون المراد أن الفعل لم يكن من أصله، ولا قارب أن يكون، ولا ظُنَّ أنه يكون. وكيف بالشك في ذلك؟ وقد علمنا أن (كاد) موضوع لأن يدل على شدة قرب الفعل من الوقوع، وعلى أنه شارف الوجود. وإذا كان كذلك، كان محالاً أن يوجب نفيُه وجود الفعل، لأنه يؤدي إلى أن يوجب نفيُ مقاربةِ الفعل الوجودَ وجودَه، وأن يكون قولك: ما قارب أن يفعل، مقتضياً على البت أنه قد فعل»[3].

على أن للرضي تمييزاً دقيقاً لعبارة: إن إثبات (كاد) نفي، ونفيها إثبات، يقول: «فإن أرادوا به أنك إذا قلت: كاد زيد يقوم، وأثبتَّ الكود، أي القرب، فهذا الإثبات نفي، فهذا غلط فاحش. وكيف يكون إثبات الشيء نفيَه؟ بل في: كاد زيد يقوم، إثبات القرب من القيام بلا ريب. وإن أرادوا أن إثبات (كاد) دالّ على نفي مضمون خبره، فهو صحيح وحق، لأن قربك من الفعل لا يكون إلا مع انتفاء الفعل منك، إذ لو حصل منك الفعل، لكنت آخذاً في الفعل، لا قريباً منه»[4].

(١) انظر القصة في: الأغاني (١٨/ ٣٤)، الموشح (١٧٩-١٨٠)، دلائل الإعجاز (٢٧٤-٢٧٥).

(٢) التحرير والتنوير لابن عاشور (١/ ٥٥٨).

(٣) دلائل الإعجاز (٢٧٥-٢٧٦).

(٤) شرح الكافية (٤/ ٢٢٣).

بقي الإشارة إلى ما تفيده (كاد) إذا كان مدخولها جملة منفية، والملاحظ أن بعض النحويين لا يفرق بين المعنى إذا كان النفي سابقاً لـ(كاد) أو تالياً لها، وهو ما يفهم من قول ابن يعيش: « فإذا دخل النفي على كاد قبلها كان أو بعدها لم يكن إلا لنفي الخبر كأنك قلت: إذا أخرج يده يكاد لا يراها »(١)، بخلاف البلاغيين الذين يقرون بوجود فرق بين التعبيرين، وقد سبقت الإشارة إلى قول عبدالقاهر الجرجاني الذي يرى بأنه لا بد أن لا يكون قولنا: « كاد المطر لا ينزل، كقولنا: ما كاد المطر ينزل، فإن لتقديم النفي وتأخيره أثرا في دلالة (كاد)، في كل نمط منها، فإنه لا يكون لإحدى العبارتين مزية في الأخرى حتى يكون لها في المعنى تأثير لا يكون لصاحبتها »(٢).

وهذا الأخير أدعى للقبول؛ فإذا سُمع إلى خطيب يلقي كلمة، ولم يقع منه خطأ مطلقاً، قيل: هذا الخطيب لا يكاد يخطئ. فإذا وقع في بعض الخطأ، قيل: يكاد لا يخطئ، أي أن الخطأ يقع منه لكنه قريب من ألاّ يكون؛ لأنه إنما يقع منه الفينة بعد الفينة « فظهر أن النفي إذا كان داخلاً على خبر (كاد)، دل ذلك على مقاربة انتفاء الخبر، وذلك يقتضي أن انتفاءه بالفعل غير واقع، فيكون ثابتاً لكنه قريب من ألا يكون، وإذا كان النفي داخلاً على (كاد) نفسها دل انتفاء مقاربة وقوع الخبر، وذلك يقتضي عقلاً نفي الخبر على أبلغ وجه »(٣).

ومما له صلة بدلالة (كاد) ذلك النقاش الدائر بين بعض الدارسين المحدثين، حول موقع (كاد) وباقي الأدوات في الجملة: هل تقع خارج العملية الإسنادية أو ضمن العملية الإسنادية في الجملة؟

يفهم مما ورد لدى بعض الباحثين أن النواسخ ـ ومنها كاد ـ عناصر واقعة خارج

(١) شرح المفصل (٧/ ١٢٥)، وتعليقه على قول الله تعالى: ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾.

(٢) دلائل الإعجاز (٢٥٨).

(٣) كاد في الذكر الحكيم، الموقع والدلالة (٢٠). وانظر: قضايا النحو من كتب التفسير (٩-١٠).

العملية الإسنادية، وقد نص على ذلك محمد إبراهيم عبادة بقوله: « وقد يتقدم على المركب الاسمي الإسنادي أفعال ليست لها وظيفة الإسناد، وهي كان وأخواتها، وكاد وأخواتها »(١). ووظيفة هذه الأدوات ليس الإسناد، كما يصرح بذلك(٢)، بل وظيفتها النسخ فحسب، يقول تمام حسان: « والمعروف أن للجملة الاسمية إسنادا لا على معنى الزمن فهي نسبة الخبر إلى المبتدأ على طريق الوصف، فإذا أردنا أن نشرب الجملة الاسمية معنى الزمن خالصا من دون الحدث فإن السبيل إلى ذلك أن تدخل الناسخ عليها فتزيل عنها طابعها الأصلي وهو الخلو من الزمن وهذا هو معنى النسخ »(٣).

ويذهب آخرون إلى رأي مختلف فحواه أن الإسناد يقع بين (كاد) ـ أو غيرها من الأفعال الناسخة ـ وما تدخل عليه، يوازن أحمد سليمان ياقوت بين إثبات (كاد) ونفيها بقوله: « وهم في الحقيقة غافلون عن معنى (كاد) في كاد محمد يقوم، وما كاد محمد يقوم، الأولى إثبات والثانية نفي، وبعكس ما قالوا، فالإثبات في الأولى بين طرفي الإسناد (كاد محمد)، أي إثبات المقاربة، وفي الثانية النفي بين طرفي الإسناد أيضا، أي نفي المقاربة، أما الإثبات والنفي بين محمد و(يقوم) فلا شأن لنا به هنا بعد دخول (كاد) لأن التكوين الإسنادي يتغير بعد دخولها »(٤).

والذي يظهر لي أن التكوين الإسنادي للجملة لم يتغير بعد دخول (كاد) عما كان عليه قبل دخولها؛ إذ غاية ما أضافته (كاد) النسخ للحكم الثابت قبل وجودها؛ ففي قولنا: كاد الرجل يسقط، أسندنا إلى المسند إليه (الرجل) أنه (يسقط)، لكن هذا الإسناد كان ثابتا قبل دخول (كاد)، ونسخ بعد دخولها على

(١) الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية (٧٣).

(٢) انظر: المرجع السابق. والألسنية العربية، الألسنية، ريمون طحان (٦٦-٦٧).

(٣) اللغة العربية، معناها ومبناها (١٣١).

(٤) النواسخ الفعلية والحرفية (١٠٣).

الجملة، حيث قارب الحصول لكنه لم يحصل. مما يرجح كون (كاد) تقع خارج العملية الإسنادية الأصلية، لكن وجودها مؤثر في المعنى بالنسخ.

نتائج البحث:

مما هدف إلى تحقيقه البحث محاولة الجمع بين ميراث السابقين وكسب المعاصرين في دراسة هؤلاء وأولائك لـ(كاد)، وإذا كان من الواجب على الباحث الموضوعي في الدرس اللغوي الإفادة من جهود العلماء السابقين، فإن من غير المقبول كذلك الإعراض عن كل كسب معاصر ذي صلة بهذا الفن؛ فالمطلوب المحافظة على إرث السابقين واستيعابه والإفادة من كل جديد نافع، ولا فضل للقديم لقدمه، ولا رفض للجديد بسبب جدته، والتعارض بين القديم والجديد من الدعاوى المفتعلة التي لا حقيقة لها خارج أذهان معتنقيها.

مما أبان عنه البحث أنه بالإمكان التمييز بين (كاد) ـ وباقي أخواتها ـ وغيرها من الأفعال الأخرى من حيث التصنيف؛ فلا مانع من عد (كاد) وما أشبهها أدوات فعلية؛لاختلافها عن باقي الأفعال المعتادة استعمالاً ودلالةً.

من حيث (العمل)، ومع التسليم بأن التغير الحاصل في الكلمات المنتظمة ضمن أي تركيب، إنما هو للمتكلم نفسه، إلا أن ذلك لا يجب أن يحجب أن هذه التغيرات تحصل بسبب التفاعل بين مكونات التركيب، فلا مانع عندئذ من نسبة العمل لهذه الألفاظ اتساعاً، فيقال إن الاسم التالي لـ(كاد) مرفوع بها، والذي يليه منصوب بها، سواءً كان هذا الخبر مجرداً من (أن) أم مقترناً بها، وسواءً كان النصب ظاهراً أم مقدراً.

مما اشتُرط للفعل الواقع خبراً لـ(كاد) أن يكون رافعاً لضمير الاسم، والذي ترجح لي ـ استناداً إلى أدلة مسموعة ـ أن رفع الفعل الواقع خبراً لـ(كاد) لضمير اسمها هو الكثير الشائع، ويجوز ـ على قلة ـ أن يسند الفعل الواقع خبرا لـ(كاد)

إلى غير ضمير اسمها، بشرط أن يكون المسند إليه سبباً للاسم، وليس أجنبياً عنه، فيضاف الاسم الظاهر إلى ضمير اسمها، أو تشتمل جملة الخبر على رابط يربطها بالاسم المتقدم.

ذهب كثير من النحويين إلى وجوب تجرد الفعل المضارع الواقع خبراً لـ(كاد) من (أن)، والذي ترجح لديّ أن ذلك غالب وليس لازماً، وذلك استناداً إلى شواهد عدة مسموعة. فالأكثر أن يتجرد المضارع الواقع خبراً لـ(كاد) من (أن)، والاقتران جائز، ولكنه قليل، وبذلك يتضح بعد مذهب من حكم على الاقتران بأنه من باب الضرورة.

لئن ذهب كثير من النحويين إلى منع زيادة (كاد)، إلا أن الذي ترجح عندي أن القول بزيادة (كاد) أدعى للقبول؛ فمع أنه أمكن تخريج بعض الشواهد التي استدل بها المانعون للقول بزيادة (كاد) تخريجات تخالف مذهب القائلين بالجواز، فإن بعضها الآخر يترجح فيه القول بزيادة (كاد)، كما اتضح في ثنايا البحث.

لا تكاد عبارة النحويين تختلف في أن (كاد) المثبتة تدل على قرب حصول الخبر. أما المنفية، فالذي ترجح لي أنها ـ كسائر الأفعال الأخرى ـ نفيها نفيٌ، وإثباتها إثباتٌ؛ فإذا كان النفي داخلاً على (كاد) نفسها دل ذلك على انتفاء مقارنة وقوع الخبر، وذلك يقتضي عقلاً نفي الخبر على أبلغ وجه. أما إذا كان النفي داخلاً على خبر (كاد)، فإن ذلك يدل على مقاربة انتفاء الخبر، وذلك يقتضي أن انتفاءه بالفعل غير واقع، فيكون ثابتاً لكنه قريب من ألا يكون.

هذا بإجمال ما تيسر إيراده من نتائج لهذا البحث، والحمدلله أولاً وآخراً.

المصادر والمراجع

* إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩م.
* أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، طبع المجمع العلمي العربي بدمشق، د. ت.
* الأصمعيات، مختارات أبي سعيد عبدالملك بن قريب الأصمعي، حقق نصوصها وشرحها وترجم لأعلامها د. عمر فاروق الطباع، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، د. ت.
* الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: د.عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى ١٤٠٥هـ.
* أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، الجامعة الليبية، ليبيا، ط. ١٩٧٣م.
* أصول النحو العربي، د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٨م.
* إعراب القرآن للنحاس، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط. الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
* أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
* الألسنية العربية، الألسنية، ريمون طحان، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٢م.
* إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تأليف أبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.

* الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، نشر محمد محيي الدين عبدالحميد، د. ت، دار الفكر.
* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: أبي محمد عبدالله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، ط. محمد محيي الدين عبدالحميد، د.ت.
* البحث اللغوي عند العرب، د، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٦م.
* البحر المحيط، لأبي حيان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة جديدة، بعناية الشيخ عرفان العشا حسونة، مراجعة صدق محمد جميل، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
* البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، تحقيق طه عبدالحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
* تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، د. محمد عمار درين، من مطبوعات عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة الرسائل الجامعية [٦٦]، طبعة أولى ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
* التأويل النحوي في القرآن الكريم، د. عبدالفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، ط. أولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
* التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، طبع عيسى البابي الحلبي.
* التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط. أولى، ١٤٢١هـ/ ١٩٨٠م.
* تعليق الفرائد، تأليف: الشيخ محمد بدر الدين الدماميني، تحقيق: د. محمد عبدالرحمن المفدى، ط. الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

* التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين، دراسة إبستمولوجية، د. جلال شمس الدين، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
* الجامع لأحكام القرآن الكريم، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، ط. الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
* الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية، محمد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٨٨م.
* الحيوان، أبو عثمان الجاحظ، تحقيق: عبدالسلام هارون، طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م.
* خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بمصر، ط. ثالثة ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
* الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، دون تحديد رقم الطبعة أو تاريخها.
* دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، الدكتور كمال بشر، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٧١م.
* دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي، ومكتبة دار الفتح، دمشق، الطبعة الثانية، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.
* دراسات لأسلوب القرآن الكريم، أ. د. محمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، دون تحديد رقم الطبعة أو تاريخها.
* الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط الأولى، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

* دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر.
* ديوان ذي الرمة، تحقيق عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
* ديوان عمر بن أبي ربيعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١٩٧٨م، مصر.
* ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت.
* ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق عبدالستار أحمد فراج، دار مصر للطباعة.
* ديوان معاوية بن أبي سفيان، جمعه وحققه وشرحه د. فاروق أسليم بن أحمد، دار صادر، بيروت، ط. أولى ١٩٩٦م.
* ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، ط أولى، مطبعة المدني، القاهرة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م.
* الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق د. حاتم الضامن، بغداد ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
* شرح الأشموني على ألفية بن مالك، طبع دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
* شرح ألفية ابن معطي، لعبدالعزيز بن جمعة الموصلي المعروف بابن القواس، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، ط. الأولى، الناشر: مكتبة الخريجي، الرياض ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م.
* شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبدالحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط. أولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
* شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري، دار الفكر، بيروت.
* شرح الجمل، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح ١٤٠٠هـ، طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر.

* شرح الكافية للرضي، تحقيق يوسف حسن عمر، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس.
* شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق : د. عبدالمنعم هريدي، ط. الأولى، ١٤٠٢هـ، دار المأمون للتراث، من منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.
* شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، د.ت، عالم الكتب بيروت، ومكتبة المتنبي بالقاهرة.
* شعراء أمويون، دراسة وتحقيق د. نوري حمودي القيسي، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد: ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
* شعر الأخطل، صنعة السكري، رواية عن أبي جعفر محمد بن حبيب، تحقيق فخرالدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.
* شعر الخوارج، جمع وتقديم د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط. الثالثة: ١٩٧٤م.
* شعر يزيد بن الطثرية، دراسة وجمع وتحقيق د. ناصر بن سعد الرشيد، دار مكة للنشر والتوزيع، ط. أولى، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
* شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبدالباقي، عالم الكتب، ط ثالثة ١٤٠٣هـ /١٩٨٣م.
* الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس اللغوي، تحقيق د. عمر فاروق الدباغ، مكتبة المعارف، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
* صحيح البخاري، أبو عبدالله البخاري، طبع عيسى البابي الحلبي.
* ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

* طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط الأولى ١٣٧٣هـ، مطبعة السعادة بمصر.
* العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، د. خليل أحمد عمايرة.
* في أصول النحو، تأليف سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ط الثانية ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م.
* في النحو العربي، نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط. الثانية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
* قضايا نحوية من كتب التفسير، د. عبدالفتاح بحيري، دار الطباعة المحمدية، مصر، ١٩٧٩م.
* قضايا نحوية، د. مهدي المخزومي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
* كاد في الذكر الحكيم، الموقع والدلالة، د. عبدالباري طه سعيد، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
* الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، ط. الثالثة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
* الكشاف، جاد الله محمود الزمخشري،عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
* اللغة، فندريس، ترجمة عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة، ١٩٥٠م.
* اللغة العربية، معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط. الثانية ١٩٧٩م.

* المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبدالحليم النجار، وعبدالفتاح شلبي، القاهرة ١٣٨٦هـ.
* مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط. الثالثة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
* المسائل الحلبيات، صنعة أبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط. الأولى، دار القلم دمشق، دار المنارة بيروت، ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م.
* المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م (مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى).
* مشكل إعراب القرآن للقيسي، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت، ط. ثالثة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
* معاني القرآن، أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
* المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، شرح ألفية ابن مالك، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبين تحقيق د. عياد الثبيتي، مكتبة دار التراث، مكة المكرمة، ط. أولى ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
* المقتضب، للمبرد، تحقيق: د. محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت، ط. الخامسة، ١٩٧٩م.
* من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط. سابعة ١٩٨٥م.

* نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل مع دراسة شخصية مؤلفه محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي، تحقيق: د. مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغازي.
* النواسخ الفعلية والحرفية، أحمد سليمان ياقوت، دار المعارف، القاهرة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
* همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.